

الفصل الثالث: النظرية الاقتصادية

الكلية عند الكلاسيك

## الفصل الثالث: النظرية الاقتصادية الكلية عند الكلاسيك

النظرية الاقتصادية الكلية عند الكلاسيك من اهم النظريات في الاقتصاد الكلي، والتي تعتبر الركيزة الأساسية التي مهدت الانطلاقة في هذا الفكر، حيث منذ هورها بأفكارها التي عرفت نقدا كبيرا في بداية الامر من طرف النام السائد آنذاك، لكن سرعان ما أصبحت المرجع والدليل الذي يقتدى به في كل اقتصاديات العالم الرأسمالية، وقد عرفت هذه النظرية تطورا، وهو ظهور النظرية النيوكلاسيكية والتي كانت مكملة لها بعد انتقادها للفكر الكلاسيكي في بعض الأمور، وسوف نحاول من خلال هذا الفصل شرح هذه النظرية بطريقة مفصلة من خلال ابراز فرضياتها والأسواق التي درستها.

### أولا: أهم فرضيات النظرية الاقتصادية الكلية الكلاسيكية

#### 1- العرض الكلي يخلق الطلب الكلي:

اي ان انتاج السلع والخدمات يخلق دخولا ذات اهمية متساوية بحيث انه لا يمكن ان يوجد فائض في الانتاج ولا نقص في الاستهلاك اي ان العرض ( الانتاج) هو الاساس بينما الطلب الكلي يتجه تلقائيا لمساواة العرض ويعرف هذا القانون بقانون المنافذ ( قانون ساي للمنافذ).

2- لا تلعب النقود اي دور باستثناء وسيلة للتبادل كما ان كمية النقود هي التي تؤثر على المستوى التام للاسعار وليس العكس.

3- هناك حالة واحدة للتوازن والتي تمثل حالة التوازن في التشغيل التام (عدم وجود بطالة)

4- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي نظرا لوجود مايسمى باليد الخفية اذ ان العمل الحر للأسواق يعمل على الاستقرار المستمر للنظام الاقتصادي الذي يؤدي الى التوازن في التشغيل الكلي بدون تضخم كما ان تدخل الحكومات قد يؤدي الى عرقلة عمل هذه الالية.

5- يكون حجم الانتاج دائما عند مستوى ثابت الا وهو مستوى الاستخدام التام.

6- عدم وجود طاقات عاطلة عن العمل وذلك لاقتراضهم وجود درجة عالية من المرونة في أسعار عوامل الإنتاج.

7- توفر شرط المنافسة التامة او الكاملة في أسواق السلع والخدمات.

عموما يمكن القول بان النظرية الكلاسيكية تركز على فرضيتين أساسيتين الأولى :

تتمثل في المنافسة الكاملة ويترب على هذا عدم قدرة بائعي السلع والخدمات على السيطرة على اسعارها نظرا لتوافر هذه المرونة .

اما الثانية استحالة حدوث عجز اوفائض في الانتاج نظرا لان العرض يخلق دائما الطلب المتساوي وهو مايعرف بقانون ساي.

ثانيا: خصائص النظرية الكلاسيكية (الزغي، 2000)

#### 1- الزيادة في المستوى العام للاسعار وعلاقتها بحجم الانتاج ومستوى العمالة

ان ارتفاع المستوى العام للاسعار حسب النموذج الكلاسيكي لا يؤدي الى رفع حجم الانتاج ومستوى العمالة وذلك لان الزيادة في الطاقة الانتاجية هي وحدها من تحقق الزيادة في العمالة والانتاج.

2- هل يمكن ان يصاغ قانون ساي للاسواق على العكس اي الطلب يخلق العرض.  
لا نستطيع ان نصيغ قانون ساي على العكس ( اي انتاج السلع والخدمات يخلق دخولا وهذه الاخيرة تخلق الطلب).

3- هل يمكن القضاء على البطالة في الفكر الكلاسيكي؟

يمكن القضاء على البطالة وذلك من خلال التأثير على الاجر الحقيقي بالزيادة وبالانقاص ويتم هذا من خلال التغيير في الاجر النقدي  $W$  ومستوى الاسعار  $p$  اي ان الاجور الاسمية والاسعار هي المتغيرات الاساسية في المحافظة على توازن سوق العمل عن طريق المرونة التامة لتغيير هذين المتغيرين .  
مرونة منحني العرض الكلي ثابتة عند الكلاسيك وذلك:

- لا يمكن ان تكون هناك طاقات عاطلة لان الاقتصاد في حالة تشغيل تام مهما كان مستوى الاسعار
- قانون ساي لان العرض يخلق الطلب
- هو سلوك المنتجين والافراد يعتمد على الاسعار النسبية وليس الاسعار المطلقة .
- التحليل الاقتصادي الكلاسيكي هو تحليل ثنائي ( الازدواجية الكلاسيكية ) تهتم الازدواجية الاقتصادية لدى الكلاسيك بالتمييز بين المتغيرات الحقيقية مثل الكميات والاسعار النسبية والمتغيرات الاسمية المعبر عنها بواسطة القيم النقدية مثل :مستوى الاسعار ، مستوى التضخم وتعتبر هذه الازدواجية الركيزة المحورية والاساسية للنظرية الاقتصادية الكلية ، حيث تهتم بدراسة المتغيرات الحقيقية دون الاشارة او الاستعانة بالمتغيرات الاسمية
- يتناسب المستوى العام للاسعار طرديا مع كمية النقود المعوضة ان عبارة  $mv=py$  كما يلي  
حيث  $m$  هي الكتلة النقدية  $v$  هو سرعة دوران النقود  $p$  هي المستوى العام للاسعار و  $y$  هو الدخل.  
نلاحظ من المعادلة اعلاه اي زيادة في كمية النقود تؤدي الى الزيادة في الاسعار والعكس صحيح مع ثبات سرعة الدوران  $v$  والدخل  $y$ .

ثالثا: التوازن العام عند الكلاسيك

يتحقق التوازن العام عند الكلاسيك على الحالتين :

الاولى يتم فيها توازن ، الثانية يتم ضم القطاع الحقيقي الى القطاع النقدي.

1- توازن القطاع الحقيقي:

يتم توازن القطاع الحقيقي من خلال التوازن الالي لسوق العمل وسوق السلع ووالخدمات

1-1 دالة الانتاج وتوازن سوق العمل:

ان الكلاسيك ينطلقون من ان ثروة المجتمع لا تتحدد بمقدار ما يملكه المجتمع من معادن نفيسة وانما تتحدد بعوامل حقيقية لان الاقتصاد المعبر عنه بالانتاج ينمو ويتطور نتيجة زيادة استخدام عناصر الانتاج ، وعليه سوف نقوم اولا بدراسة دالة الإنتاج الكلية وكذا سوق العمل.

1-1-1- دالة الإنتاج :

إن نقطة البداية في دراسة التوازن الكلاسيكي هي دالة الإنتاج وتعرف الدالة بأنها الدالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة وعوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه الكمية<sup>(4)</sup> و يمكن كتابتها كما يلي :

$$\text{عوامل الإنتاج} = f \text{ الإنتاج.}$$

$$.Y = f(N,K,..)$$

حيث : Y : تمثل الكمية المنتجة .

و N,K,.. : عوامل الإنتاج.

بافتراض ثبات وكذا مستوى المعارف العلمية و التكنولوجيا فإن حجم الإنتاج يصبح مرتبط في المدى القصير بحجم اليد العاملة و بذلك تصبح دالة الإنتاج كما يلي :

$$\text{عوامل الإنتاج} = f \text{ الإنتاج.}$$

$$Y = F(N,K,..)$$

و N,K,... : عوامل الإنتاج.

بافتراض ثبات رأس المال وكذا مستوى المعارف العلمية و التكنولوجيا فإن حجم الإنتاج يصبح مرتبط في

المدى القصير بحجم اليد العاملة و بذلك تصبح دالة الإنتاج كما يلي :  $Y = f(N)$

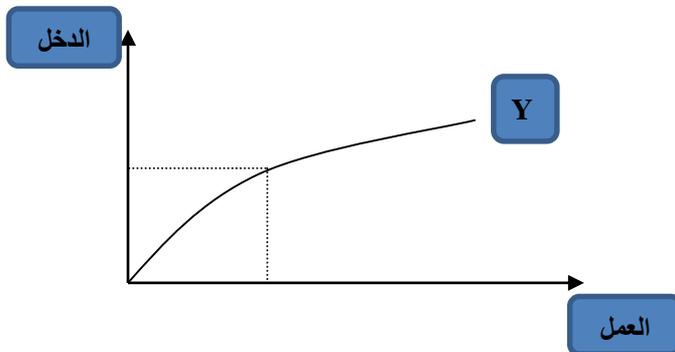
و حيث أن الناتج الحدي للعمل يكون دائما موجب و متناقصا أي :

$$y'(N) = \frac{\partial y}{\partial N} > 0$$

$$\text{و } y''(N) < 0$$

بمعنى أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة.

الشكل رقم: (03): التمثيل البياني لدالة الإنتاج



المصدر: من إعداد الباحث

إن عرض العمل تابع لمستوى الأجرة النقدية المقدمة من طرف المؤسسات أما الطلب على العمل من طرف المؤسسات يخضع لعنصر تعظيم الربح وهنا تظهر العلاقة بين إنتاجية العمل والمعدل الفعلي للأجر .

وحيث أن حجم الناتج يعتمد على مستوى العمالة ، فإن أول سوق يمكن التطرق إليه هو سوق العمل ، وعندما يتحدد العمل والناتج فإن تلاقي الناتج الكلي مع الطلب الكلي يطرح مشكل التوازن في سوق السلع والخدمات ومن ثم تحديد مستوى الأسعار من خلال السوق النقدية

### 1-1-2- سوق العمل :

#### • الطلب على العمل :

الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي دالة متناقصة للأجر الحقيقي، وهو يمثل احتياجات المنتجين من العمال و هذا يرتبط بصورة اساسية بمعدل الاجر الحقيقي هذا الاخير الذي يمثل نسبة الاجر الاسمي على المستوى العام للاسعار  $(P/W)$ .

يصاغ الطلب على العمل رياضيا بالعلاقة التالية :

$$Nd = F\left(\frac{W}{P}\right) , \quad D''\left(\frac{W}{P}\right) < 0$$

$$Nd = f(w/p)$$

$Nd$ : الطلب على العمل

$W$ : الاجر النقدي (الاسمي للعمل)

$P$ : المستوى العام للاسعار

$(w/p)$ : الاجر الحقيقي

من خلال المعادلة اعلاه نجد بان الطلب على العمل هنا يمثل الانتاجية الحدية لعنصر العمل و الاجر الحقيقي  $(w/p)$  و عليه تظهر لدينا المعادلة التالية :

الاجر الحقيقي = الانتاجية الحدية للعمل وهذا ما يعرف بشرط تعظيم الربح و الذي يأتي من

$$0 = \text{الايراد الحدي} - \text{التكلفة الحدية}$$

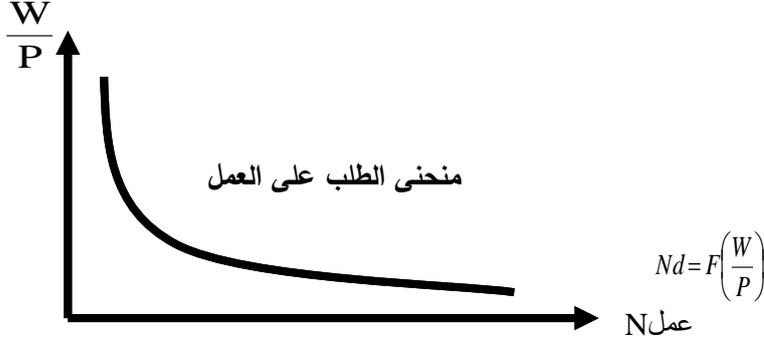
و عليه يمكن القول بان التصرف الرشيد للمؤسسات الانتاجية هو الاستمرار في توظيف اليد العاملة الى ان يصبح الاجر الحقيقي المدفوع لآخر عامل مساويا للانتاج الحدي له مقاسا بالوحدات الحقيقية من الإنتاج.

$$Nd = F\left(\frac{W}{P}\right) \text{ ويمكن تمثيل دالة الطلب على العمل في الشكل التالي:}$$

$$Nd = D\left(\frac{W}{P}\right)$$

هي دالة عكسية لمعدل الأجر الحقيقي.

الشكل رقم:(04): التمثيل البياني لدالة الطلب على العمل

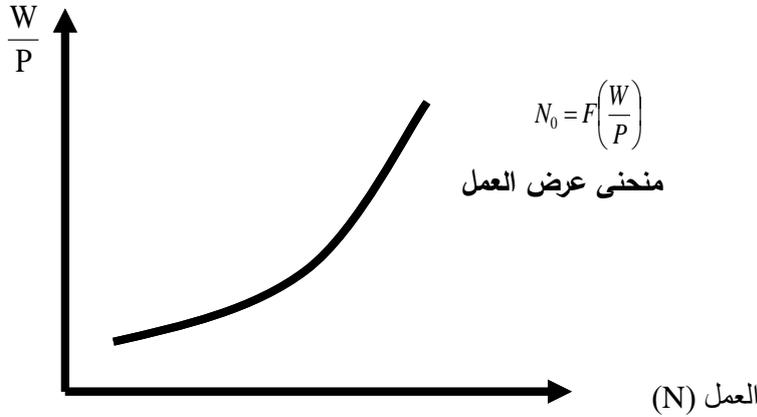


المصدر: من إعداد الباحث

ويقصد به كمية العمال على استعداد لتقديمها عند مستوى معين من الاجور السائدة في السوق و مثل ما هو عليه في الطلب على العمل فان عرض العمل هو ايضا دالة في الاجر الحقيقي يكمن وضع الصيغة الرياضية بالشكل التالي:

$$No = F\left(\frac{W}{P}\right)$$

الشكل رقم:(05): التمثيل البياني لدالة عرض العمل



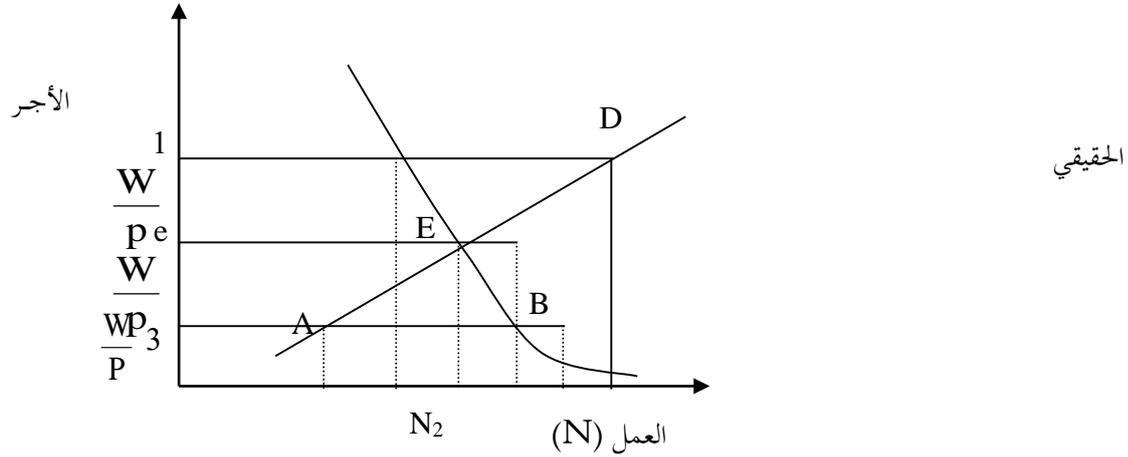
المصدر: من إعداد الباحث

اما عن العلاقة بين عرض العمل و الاجر الحقيقي فهي علاقة طردية و ذلك لان العامل عند عرضه للعمل يفاضل بين شيئين العمل (التشغيل) و وقت الفراغ (البطالة) فكل ساعة من العمل تعني ضياع ساعة من وقت الفراغ بالنسبة للعامل فنجد ان العامل يفضل وقت الفراغ عن العمل الا في حالة وجود حافز الذي يعبر عليه بوجود زيادة في الاجر الحقيقي و الذي يؤدي بزيادة المنفعة لدى العامل.

• توازن سوق العمل :

من خلال الفروض السابقة لا توجد إلا طريقة واحدة لتحقيق التوازن في سوق العمل ومعدل الأجر الحقيقي ، ومن خلال تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل كما هو موضح في الشكل :

الشكل رقم: (06): التمثيل البياني لتوازن سوق العمل



المصدر: من إعداد الباحث

من خلال دالتي العرض و الطلب على العمل تبين لنا ان المحدد الاساسي لحجم العمالة هو الاجر الحقيقي حيث يتحدد كل من الاجر الحقيقي و حجم العمالة في سوق العمالة اي عند التقاء الطلب على العمل مع عرض العمل نكون هنا عند مستوى الاجر الحقيقي التوازني  $(P/W)_e$  حيث ان منحنى عرض العمل يمثل سلوك اليد العاملة و منحنى الطلب على العمل يمثل سلوك المنتجين و منه يصبح الاجر الحقيقي التوازني في ذلك المستوى هو ذلك المستوى من الاجر الحقيقي الذي يرضى به كل من المنتج و العامل في ان واحد و الذي يظهر تمثيله بيانيا في النقطة E .

أما رياضيا فيتحقق التوازن بتساوي دالتي الطلب على العمل و العرض على العمل

$$F( W/P )= F(W/P) \quad \text{في المعادلة التالية:}$$

عند هذا المستوى يتحدد حجم العمالة التوازني و الذي يعبر عن ذلك المستوى من الاستخدام ام لليد العاملة التي ترضى بهذا الاجر الحقيقي ( سواء قطاع الانتاج او قطاع العمل ) و التي مثلت في الشكل السابق  $(W/P)$  ، اما ما بقي من عمالة فانها تفضل عدم التضحية بالراحة مقابل هذا الاجر الحقيقي التوازني و بالتالي فهي بطالة اختيارية من منظور الفكر الكلاسيكي.

تحديد حجم الانتاج التوازني :

يتم تحديد حجم الانتاج التوازني انطلاقا من دالة الانتاج و التي تمثل في انتاج هذه الكمية و التي يمكن كتابتها كما يلي :

$$Y = F (N.K..)$$

حيث:

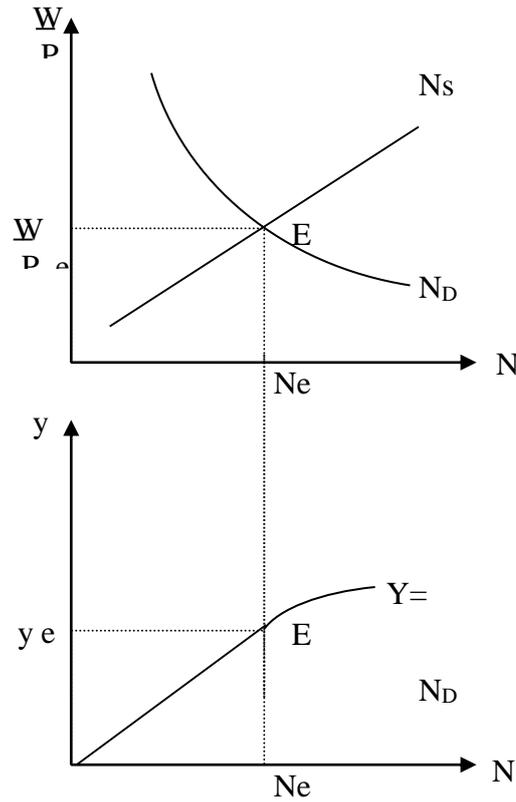
$Y$ : الانتاج

$N$ : العمل

$K$ : رأس المال

و بما ان العمل في الاجل القصير يكون هو العنصر الانتاجي المتغير الوحيد بينما كل عوامل الانتاج الاخرى التي تحدد دالة الانتاج تبقى ثابتة و هذا يعني ان حجم الانتاج الكلي سوف يتحدد بالعمل فقط و بالتالي تصبح دالة الانتاج السابقة على الشكل:  $f(N) = Y$  هذه الدالة تشير الى ان الانتاج لدالة تابعة في العمل و هذا يعني انه عندما نتوصل الى تحديد حجم العمل فانه يمكن تحديد حجم الانتاج مباشرة و ذلك بتعويض حجم العمل في دالة الانتاج و يمكن تمثيله بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم: (07): التمثيل البياني لحجم الإنتاج التوازني



المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ من الشكل أعلاه انه عندما يتحقق التوازن في سوق العمل و هو ما تمثله النقطة  $f$  فان حجم الانتاج

التوازني  $Y_E$  يتحقق مباشرة بشكل تلقائي.